الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني

(دراسة مقارنة بين انتفاضتي ١٩٨٧ و٢٠٠٠م)

أشرف محمد أحمد إسماعيل

لكل حدث، مهما كان حجمه، أسباب مهدت لحدوثه، لكن عندما يتعلق الأمر بالوطن، والكرامة الوطنية، تكون الأفعال قوية، تتلاءم مع ذلك الحدث أو الفعل، وهذا ما حدث في انتفاضتي ١٩٨٧ و٢٠٠٠ الوطنيتين الفلسطينيتين.

لقد جاءت الانتفاضة الأولى نتيجة الآثار السلبية التي تراكمت من سياسة الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في القمع، والقبضة الحديدية التي مارستها سلطات الاحتلال في إدارة شئون فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، ومصادرة الأراضي، وفرض الضرائب الباهظة[١]. وكان لاستيلاء سلطات الاحتلال حتى ذلك الوقت، على أكثر من ٥٣٪ من الأراضي في الضفة الغربية، وثلثي الأراضي في قطاع غزة، أثر واضح في الشعب الفلسطيني، وزيادة معاناته، وإخلاء الأراضي من السكان، وضرب الزراعة الفلسطينية في الصميم، وتحويل الأهالي إلى سوق استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية، وكذلك ضرب الصناعة الفلسطينية، نتيجة المنافسة غير المتكافئة، والضرائب الباهظة التي فرضتها سلطات الاحتلال على الصناعة الفلسطينية[٢].

عانى أهالي الأراضي المحتلة عبء ضرائب شتى متنوعة؛ مثل ضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة الجمارك، وضريبة السفر، وضرائب الوقود... إلخ. وبلغت قيمة الدخل، في المتوسط، (١٥١) مليون دولار، سنويا، أضف إليها (٥٥٠) مليون دولار هي أرباح صافية عن بيع المنتجات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة[٣].

كما كان للوضع الناجم عن ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، ليبقى الأول تابعا للآخر، دور في تردي وضع الاقتصاد الفلسطيني، وأسهم في إلهاب مشاعر العداء ضد سلطات الاحتلال الإسرائيلي[٤]. كما عملت سلطات الاحتلال على السيطرة على المياه الجوفية في الضفة والقطاع لخدمة المستعمرات الاستيطانية، وحرمت الفلسطينيين من الاستفادة منها[٥].

أما الأسباب المباشرة لقيام الانتفاضة فتتمثل في أنه في ٦ سبتمبر قتل أحد أفراد "الجهاد الإسلامي" مستوطنا إسرائيليا، طعنا بالسكين، في الميدان الرئيسي لمدينة غزة[٦]، وهو شلوموسكيل؛ وهو ما دفع وزير الحرب الإسرائيلي في ذلك الوقت (إسحق رابين) إلى القول: "إن الحادث قد تم على أرضية (إرهابية) وطنية، أو على أرضية وطنية دينية"[٧]. وتمثل رد فعل قوات الاحتلال في مداهمة شاحنة يهودية لسيارة عربية، فيها بعض العمال الفلسطينيين، عند حاجز إيرز شمالي قطاع غزة، في ١٩٨٧/١٢/٧م، راح ضحيتها أربعة من المواطنين الفلسطينيين، فكانت الشرارة التي أشعلت الانتفاضة الأولى[٨].

وفي يوم الأربعاء ١٩٨٧/١٢/٩م، خرجت المظاهرات في مدينة غزة، واشتبك المتظاهرون مع الجيش الإسرائيلي؛ مما أدى إلى سقوط الطالب (رائد شحادة) شهيدا، ليكون أول شهداء الانتفاضة[٩]، نتيجة للمواجهات مع قوات الاحتلال. وسرعان ما نزلت الجماهير إلى الشوارع مرددة النداءات للجهاد، واشتبك الصبية مع الجيش، ولم يرهبهم إطلاق النار، وشجع هذا الحادث أهالي غزة، فخرجوا إلى الشوارع في تظاهرات صاخبة، وامتد ذلك الغضب إلى معظم الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع[١٠].

بذلك انطلقت الانتفاضة، بعد أن تأكد الشعب الفلسطيني أن أساليب

الاستغاثة والرجاء لن تفيد قيد أنملة مع الاحتلال، ولا بد من التصدى للظلم والاحتلال، ولو بحجارة الأرض المقدسة.

أما بالنسبة إلى "انتفاضة الأقصى والاستقلال"، فقد جاءت بعد مفاوضات كامب ديفيد الثانية، فى النصف الثانى من شهر يوليو ٢٠٠٠م؛ إذ كشفت الورقة الأمريكية - الإسرائيلية عن الإملاءات التى حاولت الإدارة الأمريكية والإسرائيلية فرضها على الطرف الفلسطينى، من أجل إنهاء الصراع العربى – الإسرائيلى. وتناولت هذه الورقة القضايا المتعلقة بالوضع النهائى بالنسبة إلى الصراع العربى الإسرائيلي[١١]؛ إذ تمثلت تلك الإملاءات فى إيجاد دولة فلسطينية منقوصة السيادة، وكذلك تفكيك المستوطنات، وجعل مدينة القدس تحت السيادة الإسرائيلية، وعدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والتحكم فى الوضع الفلسطينى.

وبرفض الطرف الفلسطينى تلك الإملاءات الأمريكية - الإسرائيلية، تأزم الموقف السياسى بشكل كبير، وأصبح الوضع على شفا الهاوية. وفى خطوة سافرة ألقت بعود الثقاب إلى برميل البارود المتفجر أصلا، قام شارون، فى الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٠ بزيارة إلى منطقة الحرم القدسى الشريف، يحرسه جنود وعناصر من شرطة جيش الاحتلال، ودخل الحرم، وأعلن قائلا: "لكل يهودى الحق فى زيارة جبل الهيكل"[١٢]. فكانت هذه الحادثة القشة التى قصمت ظهر البعير.

وأمام هذا الاستفزاز الصارخ، وردا على هذه الجريمة النكراء، هبت الجماهير الفلسطينية، فى شتى الأنحاء، منتفضة بمسيرات ومظاهرات سلمية، منددة بهذا الانتهاك، متنكرة لهذه الجريمة، فما كان من سلطات الاحتلال إلا أن واجهت الاحتجاجات السلمية ضد الاحتلال، بشتى أنواع الوحشية؛ وهو مما تسبب فى وقوع عشرات الشهداء وآلاف الجرحى[١٣]. وتواصلت الاعتداءات

الإسرائيلية بعد ذلك، بآخر ما أنتجته الترسانة الحربية الأمريكية من أسلحة ضد أبناء الشعب الفلسطينى الأعزل؛ وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد الشهداء والجرحى[١٤]. وبذلك انطلقت هذه الانتفاضة، رافضة كل الإملاءات والحلول الاستسلامية، وطارحة القضية بأسلوب جديد.

الأساليب الإسرائيلية فى قمع الانتفاضة الفلسطينية:

استخدمت سلطات الاحتلال أساليب إرهابية كثيرة، كان الهدف من ورائها التأثير سلبيا فى الروح المعنوية والجهادية للشعب الفلسطينى، وإجبار المواطنين الفلسطينيين على التراجع عن المقاومة. غير أن الوقائع اليومية أثبتت عكس ما كان يخطط له زعماء هذا الكيان، فلجأوا إلى تصعيد الهجمة، بإجراءات أكثر وحشية وهمجية، تدل على مدى تعطشهم للدماء[١٥]. وفى بداية المرحلة الأولى للانتفاضة، كانت المراهنة من قبل القيادة الصهيونية على أن هذه الانتفاضة لن تزيد عن الهبّات السابقة للشعب الفلسطينى، وسرعان ما تعود الأوضاع إلى مجاريها، ليعود بذلك القهر والإحباط من جديد، حتى إن إسحاق رابين (وزير الحرب) وعد بإخماد ثورة الجماهير الفلسطينية فى أيام معدودة[١٦]. كما صرح شارون، مرات عدة، فى خلال "انتفاضة الأقصى والاستقلال"، بأنه سوف يخمد الانتفاضة فى خلال مائة يوم.

وكان رابين، من موقعه بوصفه وزيرا للحرب فى حكومة الشراكة بين حزبى "العمل" و"الليكود" برئاسة شامير، فى مقدمة القادة العسكريين، وصاحب سياسة "القبضة الحديدية" و"تكسير العظام"، وإطلاق الرصاص على الأطفال، والشيوخ، والنساء[١٧]. ولم يدخر جهدا من أجل قمع الانتفاضة، بكل الأساليب القمعية.

أولا- سياسة تكسير العظام:

ارتكبت سلطات الاحتلال عمليات قتل يومية متعمدة، ارتبط الهدف منها بأهداف سياسية. وهذا ما يفسر المجازر المتكررة التى قامت بها، أو أشرفت عليها، وكذلك القتل اليومى لأبناء الشعب الفلسطينى الذى ترتكبه قوات الاحتلال ومستوطنوها المسلحون المحميون من القوات الإسرائيلية.

ففى ضوء اختصاص المحكمة الجنائية التى تمنع جريمة الإبادة الجماعية التى يمكن المعاقبة عليها، المرتكبة بهدف هلاك مجموعة وطنية، أو عرقية، أو دينية، بصورة كلية، أو جزئية؛ فإن جميع جرائم القمع الإسرائيلية، منذ انتفاضة عام ١٩٨٧م حتى "انتفاضة الأقصى والاستقلال" ٢٠٠٠/٩/٢٨م، وإلى الآن، يقع ذلك تحت فقرات تعريف "جريمة الإبادة الجماعية" من إصابة الأعضاء، أو إلحاق الأذى بالجسد، أو العقل[١٨]. وهذا ما يشاهده العالم، ويسمع به، كل يوم، من حالات تكسير عظام الشباب والأطفال، وكذلك أساليب التعذيب النفسى والجسدى التى تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلى، ضد الفلسطينيين، وفى السجون والمعتقلات، كما عملت سلطات الاحتلال، بكل الوسائل والأسلحة، على إخماد نيران الانتفاضة المتأججة؛ وهو مما جعل تلك السلطات تتبع سياسة تكسير الأطراف، وضرب الرءوس، هربا من القتل المباشر الذى أساء إلى سمعتها[١٩]. وبذلك أصبحت ممارسات جيش الاحتلال المتمثلة فى الضرب الشديد للمواطنين العزل، وتكسير عظامهم وأطرافهم، نهجا شائعا ومتبعا فى الأراضى الفلسطينية المحتلة جميعها. وقد أصدر هذه الأوامر وزير الحرب الصهيونى (رابين) فى ١٩٨٨/١/١٩م، من أجل تكريس هذه الممارسات الوحشية ضد أبناء الشعب الفلسطينى، وزرع الرعب فى قلوبهم، حتى لا يشاركوا فى أنشطة الانتفاضة[٢٠].

اتبع رابين سياسة تكسير العظام، من أجل إخماد لهيب الانتفاضة الباسلة،

وحين سئل عن سبب تفضيله الضرب على إطلاق النار على المتظاهرين، أجاب: "إطلاق النار على المتظاهرين أسهل بكثير، ولكننى قررت الحد من استخدام الذخيرة الحية"[٢١]. الضرب يوقع يوميا عشرات الضحايا، ما بين شهيد أو مصاب أو معاق.

لقد قام وفد طبى بلچيكى، يضم ١٢ طبيبا، بزيارة تحقيق، فى الأراضى المحتلة، كشف عن بشاعة الجرائم التى ارتكبتها أجهزة القمع الصهيونى؛ إذ إن الهراوات التى استخدمها الجنود، كان مزروعا بها مسامير سامة، تسبب نزيفا دمويا، واختلاط الدم بالسموم يحدث انهيارا لنشاط الكليتين، عند عدد من المصابين، ويعرضهم للموت. كما كشف عن ذلك أحد أطباء الوفد[٢٢].

ثانيا- سياسة هدم المنازل:

قامت قوات الاحتلال بأول عمليات نسف جماعية للمنازل، إبان حرب ١٩٦٧، وبعدها مباشرة؛ إذ قامت جرافات جيش الاحتلال بهدم ثلاثة قرى بأكملها، فى شمال غرب القدس، وهى قرى: عمواس، ويالو، وبيت نوبا، إضافة إلى أجزاء كبيرة من قرى أخرى؛ مثل: النبى صموئيل، وبيت عوا، وبيت مرسم؛ وهو مما أدى إلى تشتيت أهالى هذه القرى. وقد وصل عدد المنازل التى هدمت من المدة من يونيو ١٩٦٧، إلى يوليو ١٩٨٢، إلى ما يقارب ١٤٥٨٠ منزلا، بدون حساب المنازل التى نسفت فى أثناء الحرب، هذا فى الضفة، أما فى القطاع فقد بلغ عدد المنازل التى نسفت أو هدمت، فى المدة نفسها، ١٣٣٥٣ منزلا[٢٣].

تعد الإجراءات التى تتبعها سلطات الاحتلال فى مجال نسف البيوت، بحكم قضائى، أو بدون حكم، وبإنذار، أو بدون إنذار، مخالفة للمادتين ٤٦، و٤٧ من اتفاقية لاهاى، اللتين تقتضيان بأنه لا يجوز الاستيلاء على الأموال المملوكة للأفراد، أو مصادرتها، أو نهبها. كما أنها تخالف "اتفاقية چنيف" التى

تنص، فى المادة ٥٣، على أنه يحظر على دولة الاحتلال تدمير أية ممتلكات خاصة، ثابتة، أو منقولة، تتعلق بأفراد، أو جماعات، أو بالدولة، أو بالسلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية، أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات العسكرية تقتضى حتما هذا التدمير[٢٤]. لكن سلطات الاحتلال الإسرائيلى تستند فى إجراءاتها هذه التى تنتهك بها حق الملكية، إلى "أنظمة الطوارئ"، التى كانت سارية، حتى نهاية الانتداب البريطانى، والتى تتيح اتخاذ التدابير الاحترازية، ونسف المنازل وإغلاقها.

يتبين أن هذا من الأساليب التى انتهجتها سلطات الاحتلال بوصفه أحد أنواع العقاب الجماعى، لتركيع الشعب الفلسطينى؛ إذ طلب رابين، فى رسالة وجهها إلى وزير العدل الإسرائيلى آنذاك (دان مريدور)، تعديل القوانين والأنظمة المعمول بها فى الأراضى المحتلة، حتى يصبح فى الإمكان هدم المنازل أو إغلاقها، بدون التوجه إلى المحكمة الإسرائيلية[٢٥].

وبالفعل هدمت قوات الاحتلال كثيرا من البيوت، وتوسعت فى ذلك، بذريعة عدم الترخيص. وتقول رونى تلمور (من مركز "بتسليم"): إن التوسع فى هدم هذه البيوت غير المرخصة يعزز الافتراض بأن هدم هذه البيوت هو جزء من العقوبات الجماعية، للضغط على السكان الفلسطينيين فى أثناء الانتفاضة[٢٦]. وقد هدمت قوات الاحتلال على سبيل المثال، فى خلال شهر إبريل ١٩٩٠، ١٨ منزلا، وأغلقت منزلين، وهدمت ١٤ جدارا استنادياً[٢٧].

وفى السياق نفسه تذكر المنظمات الإنسانية أن مجموع المنازل التى دمرتها قوات الاحتلال الإسرائيلى، فى خلال الانتفاضة الأولى قد زاد عن ٤٥٠ منزلا موزعة على القرى والمخيمات والمدن الفلسطينية؛ وهو مما أسفر عن تشريد عشرات الآلاف من المواطنين الذين أصبحوا بدون مأوى، وعلى أصحاب هذه المنازل المدمرة أن يدفعوا ٥٠٠ دولار أمريكى، نفقات لجرافات

الاحتلال التى تقوم بعملية الهدم[٢٨]. أما فى "انتفاضة الأقصى والاستقلال"، فقد استخدمت سلطات الاحتلال الأسلوب ذاته، وبشراسة أكثر؛ إذ عملتا على مواصلة تلك السياسة تجاه الأرض والممتلكات والإنسان الفلسطينى. ولم تبق البيوت خارج هذا الإطار، بل طالتها يد التدمير والخراب؛ إذ نشبت النيران فى كثير من المنازل؛ بسبب القصف الإسرائيلى للمخيمات والقرى والمدن فى فلسطين. وتعرض كثير من المنازل لقذائف الدبابات والرشاشات الثقيلة التى حولتها إلى خراب[٢٩].

لقد دُمر كثير من البيوت بذرائع واهية، سواء لمشاركة أحد أفراد هذا البيت فى أعمال المقاومة، أو لانتمائه إلى تنظيم معين، أو لأن أحد الأفراد من البيت نفذ عملية استشهادية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلى، وبذلك يعاقب الجميع بهدم البيت أو العمارة السكنية بأكملها، نتيجة لوجود واحد مخالف لإرادة سلطات الاحتلال، بوصف ذلك نوعا من الإرهاب والعقاب الجماعى، حتى لا يفكر غيره فى الإقدام على مثل هذا العمل. كل ذلك من أجل، قمع الانتفاضة الملتهبة، وهو الأسلوب ذاته الذى كانت اتبعته سلطات الاحتلال الإسرائيلى مع الانتفاضة الأولى.

كما دُمر (٩٩٩) منزلا فى محافظة جنين، حسب إحصاءات وزارة الأشغال فى جنين، ولجنة إعمار مخيم جنين، منها ٩٢٩ منزلا فى شهر إبريل ٢٠٠٢م، فى أثناء المجزرة التى ارتكبتها قوات الاحتلال فى مخيم جنين. كما ألحقت أضرارا بالغة بنحو ٦٥٩٠ منزلا، نتيجة للقصف الإسرائيلى للأحياء السكنية[٣٠]، إضافة إلى هدم مئات المنازل فى مدينة رفح.

بنظرة شاملة، ومن زوايا مختلفة، نجد أن سلطات الاحتلال الإسرائيلى عمدت، فى كلتا الانتفاضتين إلى اتباع سياسة واضحة ومحددة تجاه الفلسطينيين، خاصة فيما يتعلق بهدم المنازل، فهى تسعى دائما لتقليص عدد

السكان، والضغط عليهم، عن طريق أساليب متعددة، وكان لأسلوب هدم المنازل الغلبة فى مختلف المدن والقرى الفلسطينية، وبشكل ملحوظ فى مدينة القدس، بغرض إحداث تغيير ديموغرافى واضح للمدينة. وازداد هذا الأمر فى الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى والاستقلال).

ثالثا- سياسة الضغط الاقتصادى:

مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلى كثيرا من الضغوط على الشعب الفلسطينى، وذلك منذ أن وطئت أقدامها أرض فلسطين، ولم يقتصر ذلك على زمن أعمال المقاومة الفلسطينية لقوات جيش الاحتلال وسلطاته.

لذا انتهكت تلك السلطات كل حقوق الإنسان التى تنص عليها اتفاقية جنيف الرابعة فى المواد: ٣٣، و٥٠، و٥٢، و٥٣، و٥٥، و٥٩، و٦٠، فضلا عن المادتين ٥٢ و٥٤ من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف، والمواد ٦، و١١، و١٢، و١٣ من "العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، وذلك بتنفيذ حزمة من إجراءات العقاب الجماعى للسكان المدنيين، شملت قصف المنشآت المدنية، وهدم المنازل، وتجريف الأراضى، وتخريب المزروعات، واقتلاع الأشجار، وشن حرب تجويع شاملة، تجلت فى الإغلاق المستمر للأراضى المحتلة، والمنافذ والمعابر الحدودية؛ وهو الأمر الذى حال دون التحاق ما لا يقل عن ١٢ ألف عامل فلسطينى بأعمالهم[٣١].

أرادت سلطات الاحتلال من ذلك الوصول إلى حد أقصى من ممارسة الضغوط الاقتصادية على الفلسطينيين، بهدف إحداث ضغط اقتصادى ومجتمعى، وجعل الأوضاع أكثر صعوبة لإعادة السيطرة بشكل محكم، على المناطق المحتلة، إلى أيدى سلطات الاحتلال[٣٢]. كما حاولت الضرب على الوتر الاقتصادى، بمزيد من التضييق الاقتصادى، من خلال منع بيع المنتجات الزراعية للضفة والقطاع، أو العكس، ومنع تصديرها إلى الخارج، وعدم توفير

المياه، وتعطيل كثير من المصانع والمعامل والورش الصناعية، ومصادرة الأراضى، وتسليمها للمستوطنين، ومنع دخول الأموال من الخارج، وفرض ضرائب عالية على المزارعين الفلسطينيين[٣٣].

خلاف لما قضت به "اتفاقية جنيف الرابعة"، الخاصة بحماية المدنيين فى الأراضى المحتلة، التى وقعت عليها إسرائيل: فـ"إنه من واجب دولة الاحتلال، أن تعمل بأقصى ما تسمح به الوسائل التى تحت تصرفها، على توفير المؤن الغذائية والأدوات الطبية وغيرها، إذا كانت موارد الأرض المحتلة غير كافية"[٣٤].

لقد اتبعت سلطات الاحتلال الإسرائيلى، فى إطار ممارسة سياسة العقاب الجماعى التى انتهجتها فى مواجهة اتساع نطاق أعمال الانتفاضة، فرض حصار شامل على عدد كبير من المخيمات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، بصورة دورية. ويمكن القول: إن نحو ٢٥٠-٤٠٠ ألف فلسطينى فرض عليهم حصار شامل، اقتصاديا وعسكريا، بصورة شبه دائمة، منذ احتلال الضفة والقطاع، فى منتصف مارس ١٩٨٨؛ أى بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر ونصف الشهر على اندلاع الانتفاضة الأولى، وفرضت حصارا شاملا، وقالت وزارة الدفاع الإسرائيلى: "إن هذا القرار هو لإعاقة حركة (المحرضين)، ونقل المنشورات السياسية من منطقة إلى أخرى"[٣٥]. وأقدم جنود الاحتلال على إقامة الحواجز العسكرية بكثافة، للتفتيش والتدقيق والبحث عن الشباب المقاوم، فى حين أقدمت قوات الاحتلال على إجبار المواطنين الفلسطينيين على اقتلاع أشجار بساتينهم بأنفسهم[٣٦].

كما استغلت قوات الاحتلال الإسرائيلى ما حدث فى الخليج، بعد احتلال العراق للكويت، وتشكيل "التحالف الدولى" لضرب العراق، لقمع الانتفاضة الفلسطينية فى الداخل، مستخدمة بذلك، بعيدا عن الأسلوب العسكرى، أسلوب

آخر، هو سياسة التجويع، من أجل تركيع الانتفاضة والشعب الفلسطيني، لما تمليه سلطات الاحتلال، وتريد تنفيذه[٣٧].

لقد واكب تلك الإجراءات إتلاف قوات الاحتلال والمستوطنين المزروعات الفلسطينية، وإعاقة جنى المحاصيل الغذائية، وتعطيل تسويقها، وإجبار التجار الفلسطينيين على إغلاق محلاتهم، في الساعات التي حددتها قيادات الانتفاضة، لفتحها تيسيرا لحصول المواطنين على حاجاتهم الضرورية، في خلال الإضرابات العامة التي شارك فيها التجار الفلسطينيون[٣٨]. كما أنه في خلال "انتفاضة الأقصى والاستقلال" عاث قوات جيش الاحتلال والمستوطنون فسادا في الأرض وتدميرا وتخريبا، لكل ما تصل إليه أيديهم، وظهر ذلك من خلال اقتلاع أشجار الزيتون، ومنع الفلسطينيين من جنى ثمار محاصيلهم التي يعتمدون عليها بشكل كبير جدا.

رابعا- سياسة الاعتقال:

مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي هذه السياسة، منذ اليوم الأول لاحتلال الضفة والقطاع. وتعد هذه العملية مخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م. ويتم الاعتقال، استنادا إلى أنظمة الطوارئ البريطانية التي تجيز الاعتقال بدون محاكمة، مدة ستة أشهر، واستنادا إلى تعليمات الأمن التي تصدرها سلطات الاحتلال، لتخول للحاكم العسكري، أو من تفوضه، سلطات مطلقة في التعامل مع الأهالي[٣٩].

وتعامل سلطات الاحتلال المعتقلين أسوأ معاملة، وتعذبهم، وهي الممارسات التي سبق للمحكمة الإسرائيلية العليا إسباغ المشروعية عليها. وسعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتقنينها، من خلال تقديم اقتراح بقانون إلى الكنيست؛ وهو ما يشكل خرقا جسيما للمواد: ٢٧، و٣٢، و٣٧ من اتفاقية جنيف الرابعة، وللمادتين ٧ و١٠ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[٤٠].

لم تعد المعتقلات والسجون كافية، بعد تكدس أعداد ضخمة فيها؛ إذ أخذت سلطات الاحتلال الإسرائيلى، تعمل على إنشاء معتقلات جديدة، تكفى لاعتقال الأعداد المتزايدة من الفلسطينيين، خاصة معتقل (أنصار ٣) فى صحراء النقب[٤١]. وأصبحت السجون عامرة بالمقاومين لسلطات الاحتلال؛ إذ كان فى معتقل (أنصار ٣) ما يقرب من ثلاثين ألف معتقل فلسطينى، بينهم ٢٥٪ من الأطفال لم تتجاوز أعمارهم عشرة أعوام[٤٢]. ولم تتوقف الاعتقالات عند هذه الفئة، بل شملت جميع الفئات العمرية.

لقد أسندت مسئولية التشريع والتفتيش والإدارة إلى قيادة الجيش؛ أى أن القائد العسكرى أصبح هو المسئول عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، إضافة إلى الهيمنة على السلطة العسكرية. وكان من نماذج هذه الأوامر توقيف المواطنين؛ إذ أعطت لكل جندى إسرائيلى صلاحية إيقاف أى شخص مدة (٩٦) ساعة، يمكن أن يجددها الضابط إلى سبعة أيام، أو تجددها المحكمة العسكرية إلى تسعة أشهر، بدون إبداء أسباب للتوقيف، أو توجيه لائحة اتهام[٤٣].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المعتقلات ومعسكرات التعذيب، تنم عن سياسة صهيونية إسرائيلية خبيثة، لقهر المناضلين. وهى معسكرات موت بطىء؛ إذ إن معسكر الظاهرية جنوب مدينة الخليل، كان يقبع فيه فى كل غرفة ما يزيد عن ثلاثين معتقلا، فى مساحة (٤ × ٤) أمتار. وتفتقر هذه الغرف إلى الدورات الصحية، والإضاءة، والمياه. ويكاد الضوء لا يدخلها. وتملؤها الأوساخ. أما معتقل (أنصار ٣) فقد صرح قائده الكولونيل "دافيد تسميال" بأنه: "لو وضعت ثعبانا فى هذا المكان فإن الثعبان سيموت"[٤٤]. أما الكاتب الفلسطينى غسان عبد الله، فقد وصف هذا المعتقل الذى سجن فيه، قائلا: "إن كان ثمة جحيم فإن (أنصار ٣) هو المدخل إليه"[٤٥].

وقد وصفت "بتسليم" فى تقرير لها، مدى الوحشية التى يتعامل بها جيش

الاحتلال مع المعتقلين، خاصة فى أثناء إحضار المعتقل للتحقيق معه الذى يستمر أحيانا فترات طويلة جدا. ويعد هذا الأمر محدودا جدا، مقارنة بالأوصاف التى عرضها التقرير لما يجرى للمعتقلين فى أثناء التحقيق معهم من تعذيب وضرب وإهانة(٤٦).

لطالما وجهت التهم إلى المعتقلين مثل الاشتباه فى مساندة "الأعمال التخريبية" وأعمال المقاومة، أو الانتماء إلى منظمات أو تنظيمات محظورة، أو حيازة أسلحة بطريقة غير قانونية، أو التحريض على التظاهر والإضراب...

وتؤكد تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن المعتقلين تعرضوا لأنواع مختلفة من التعذيب؛ مثل الحروق، والكى بأعقاب السجائر، وإطلاق الكلاب الشرسة عليهم، واستخدام الصدمات الكهربائية، وسحق الأصابع، بوضعها بين مفصلة الباب وإطاره، وانتزاع أظافر اليدين والقدمين، والإرغام على النوم فى أرضية الزنزانة، بعد ملئها بالماء، وزج المعتقلين السياسيين مع المجرمين فى السجون الإسرائيلية، والإرغام على الجلوس بأرجل متقاطعة والأيدى إلى الخلف، والرأس منكس، وقيام الحراس بتوزيع الضربات والشتائم عليهم بشكل عشوائى(٤٧).

لقد أشارت مؤسسة "الضمير" لرعاية السجين وحقوق الإنسان، فى تقريرها فى ٢٠٠٠/١٢/١٣م، إلى مواصلة سلطات الاحتلال منع ذوى الأسرى من زيارتهم فى السجون والمعتقلات الإسرائيلية، منذ اندلاع "انتفاضة الأقصى والاستقلال"، بهدف عزلهم عن العالم الخارجى، وإلحاق آثار نفسية واجتماعية سلبية بهم وبذويهم(٤٨).

لقد واصلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وبصورة منهجية، استهتارها بالمواثيق الدولية المتعلقة بالاعتقال، ومعاملة الأسرى، بشكل سيئ، واستهتارها باتفاقية جنيف الرابعة، والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية

والسياسية السارية المفعول عند جميع الدول الموقعة عليها، منذ مارس ١٩٧٦م؛ إذ يشير البند الأول من المادة التاسعة فى العهد المذكور، إلى عدم جواز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا، ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون، وطبقا للإجراء المقرر فيه[٤٩]. وإلى جانب ذلك واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلى عدم احترامها للاتفاقيات المعقودة، والمتعارف عليها بموجب الاتفاقيات الدولية.

كما وسعت سلطات الاحتلال الإسرائيلى حملاتها الاعتقالية ضد أبناء الشعب الفلسطينى، وظهر ذلك بشكل كبير جدا من خلال "انتفاضة الأقصى والاستقلال"؛ إذ يقبع الآلاف من السجناء فى السجون والمعتقلات، ويعانون أوضاعا صحية ونفسية سيئة، بسبب ما يتعرضون له من تعذيب ومضايقات من إدارة السجون، ووصل عدد الأسرى إلى ما يربو على عشرة آلاف أسير. وبرغم كل ذلك فإن هذه المعتقلات والسجون تحولت إلى أكاديمية ثورية ومشاعل للحرية.

خامسا- سياسة الإبعاد:

مارست سلطات الاحتلال هذه السياسة، عندما فرضت سيطرتها على المناطق المحتلة، بعد يونيو ١٩٦٧م. وهى تستند فى عمليات إبعاد المواطنين الفلسطينيين خارج وطنهم إلى المادتين: ١٠٨ و١١٢ من "قانون الطوارئ" لعام ١٩٤٥ الذى كانت تطبقه بريطانيا، ويصدر القرار قائد المنطقة. وهذه الإجراءات من أشد الإجراءات قسوة فى التعامل مع أبناء الشعب الفلسطينى، وتتوافق مع استراتيجية الكيان الصهيونى بتفريغ الأرض من أهلها، وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم. وبذلك أبعدت سلطات الاحتلال ما يقرب من ٢٨٩٨ فلسطينيا منذ عام ١٩٦٧ حتى نهاية عام ١٩٨٧[٥٠].

كما أن قضية الإبعاد والترحيل لم ترد فى اتفاقية لاهاى عام ١٨٩٩م، أو

لاهاى عام ١٩٠٧؛ وذلك لأن الموقعين على هاتين الاتفاقيتين اعتقدوا أن زمن الإبعاد والترحيل قد انتهى، لكن سلطات الاحتلال النازى نقلت الملايين من سكان المناطق التى احتلتها فى أثناء الحرب العالمية الثانية، للعمل فى ألمانيا، ولذلك عدت "محكمة نورنبرغ" الدولية العسكرية أعمال الترحيل والإبعاد من جرائم الحرب.

وقد حرمت اتفاقية چنيف الرابعة عام ١٩٤٩م، أعمال الترحيل والإبعاد، ونصت المادة ٤٩ من الاتفاقية على "أن أعمال التهجير القسرية، فردية كانت أم جماعية، وكذلك ترحيل الأشخاص المحميين من أراضى الإقليم المحتل إلى أراضى سلطة الاحتلال، أو إلى إقليم آخر، سواء أكان هذا الإقليم محتلا أم لا، هى أمور ممنوعة، مهما كانت دوافعها"[٥١].

ونلاحظ أن عمليات الإبعاد تتركز فى حق الأشخاص المشتبه فى ممارستهم المقاومة، أو دعمهم إياها بأى شكل من الأشكال، فى الوقت الذى تمنع عائلاتهم من السفر إلى الخارج.

وتمارس سلطات الاحتلال الضغوط المختلفة عليهم، بهدف ردع غيرهم، وذلك فى مخالفة صريحة للمادة ٤٨ من اتفاقية چنيف الرابعة عام ١٩٤٩، التى تنص على أن الطرد الفردى أو الجماعى محرم دوليا، ولا يجوز تنفيذه، مهما كانت الدوافع[٥٢].

ومنذ بداية الانتفاضة الأولى (عام ١٩٨٧)، أبعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلى، تحت ذريعة أن المبعدين يشكلون خطرا على أمن سلطات الاحتلال وسلامتهم، ١١٦ فلسطينيا فى السنوات الخمس الأولى للانتفاضة، حتى عام ١٩٩٢؛ إذ أبعد ٧٣ فلسطينيا فى السنة الأولى، وفى عام ١٩٨٩ أبعد ٢٨ شخصا، وفى عام ١٩٩١ أبعد ٩ أشخاص، وفى عام ١٩٩٢ أبعد ٦ أشخاص آخرين[٥٣]. وفى ديسمبر ١٩٩٢، أبعدت سلطات الاحتلال ٤١٥ ناشطا سياسيا

فلسطينيا من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى منطقة الشريط الحدودى، فى جنوب لبنان (منطقة مرج الزهور)، وفى فبراير ١٩٩٣م، قررت المحكمة الإسرائيلية العليا "أن الإبعاد قانونى"، ولكن الحكومة أعلنت أنها ستسمح لجميع المبعدين الفلسطينيين بالعودة إلى فلسطين فى خلال سنة[٥٤]. كما صدرت قرارات عدة من مجلس الأمن، تدين سياسة الإبعاد التى تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلى؛ إذ صدر فى خلال الانتفاضة الأولى سبع قرارات تدين تلك السياسة؛ هى: قرار ٦٠٧ عام ١٩٨٨، وقرار ٦٠٨ عام ١٩٨٨، وقرار ٦٣٦ عام ١٩٨٩، وقرار ٦٤١ عام ١٩٨٩، وقرار ٦٨١ عام ١٩٩٠، وقرار ٦٩٤ عام ١٩٩١، وكذلك القرار رقم ٧٢٦ عام ١٩٩٢[٥٥].

وبرغم تلك القرارات التى تدين هذه السياسة، ففى يوم الجمعة ٢٠٠٢/٥/١٠، وبعد حصار ٣٨ يوم لكنيسة المهد فى بيت لحم، وبعد أن لجأ بعض المقاومين للاحتماء بالكنيسة، قامت سلطات الاحتلال بإبعاد ١٣ شخصا إلى قبرص بصفة مؤقتة، وترحيل ٢٦ فلسطينيا إلى غزة[٥٦]. كما ذكرت بعض المصادر أن المبعدين إلى قبرص، سيوزعون على خمس دول؛ هى: إيطاليا، وإسبانيا، والنمسا، واليونان، وكندا[٥٧]؛ وهو مما يؤكد استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلى فى تنفيذ تلك السياسة اللعينة.

سادسا- سياسة استخدام الغاز السام والرصاص المطاط:

بالرغم من أن الغازات المسيلة للدموع والخانقة التى لا تفرق بين طفل وامرأة و كهل؛ فإنها أكثر ضررا للحوامل وكبار السن والأطفال حديثى الولادة؛ إذ اختنق ثلاثة أطفال حديثى الولادة فى حى الشجاعية فى غزة (مارس ١٩٨٨)، بعد مهاجمة قوات الاحتلال للحى بقنابل الغاز، وكان ذلك بعد أقل من ٢٤ ساعة على استشهاد ثلاثة أطفال آخرين فى قرية بيت فجار بالخليل، عن طريق الغاز أيضا[٥٨]. وغيرهم كثيرون؛ إذ عمدت قوات الاحتلال إلى قمع الانتفاضة، بالتركيز على الأطفال، رغبة فى تنفيذ وصية جولدا مائير التى

كانت قد دعت إلى قتل الأطفال الفلسطينيين؛ لأنهم يشكلون خطرا حقيقيا على الكيان الصهيونى؛ إذ تقول: "لا أستطيع النوم، ما دام هناك فى فلسطين طفل يولد، فى كل لحظة"[٥٩].

ولم يكتف جيش الاحتلال بذلك، بل أراد قتل الجنين فى بطن أمه، بإلقاء الغاز السام على البيوت والمتظاهرين، وفى الحارات والأزقة، وبين المنازل.

كما قامت سلطات الاحتلال فى الفترة الأخيرة من الانتفاضة، بحقن الذين يتم اعتقالهم من الفلسطينيين بمواد كيماوية تحت الجلد، ويسبب هذا الحقن ارتفاعا فى درجة الحرارة وقشعريرة، ففى مخيم الألمعى برام الله، قامت سلطات الاحتلال باعتقال أحد أبناء المخيم (نادر محمود ٢٤ عاما)، وأوثقوا رجليه ويديه بعد استجوابه، بمصاحبة الضرب المبرح، وحقنوه فى ذراعه بمادة كيماوية، أحدثت لديه ارتفاعا فى درجة الحرارة وقشعريرة فى جسمه، ونقل على إثر ذلك إلى مستشفى المقاصد بالقدس[٦٠].

أما بالنسبة إلى الرصاص المطاط، فقد استخدم بشكل واسع جدا. وهو يحتوى على قطعة من الحديد بداخله، ويمكن أن تحدث جروحا خطيرة فى الجسم، عندما تكون المسافة التى أطلقت منها قريبة، فهى تحدث جروحا بالغة، وكسورا، وتؤدى إلى نزيف داخلى فى المعدة، وتهتكات فى الأنسجة، وقد سجلت حالات كثيرة للإصابة بفقدان البصر، بسبب استخدام سلطات الاحتلال هذا النوع من المطاط[٦١].

كما أن سيارات الإسعاف الفلسطينية التى تنقل المصابين لم تنج، هى ومن بداخلها، من هذه الانتهاكات التى ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلى، فقد أطلق جنود الاحتلال النار عليها، من أجل الوصول إلى المصابين أو نقلهم أو إسعافهم، منتهكين بذلك كل الأعراف والقوانين الدولية التى تحمى الطواقم الطبية فى أثناء نقل المصابين. ولعل أبرز مثل على ذلك قتل الشهيد بسام

البلبيسى، رجل الإسعاف الذى توجه بسيارته فى محاولة لإنقاذ الطفل محمد الدرة ووالده[٦٢]. وقد توالت الاعتداءات على سيارات الإسعاف، إما برشقها بالرصاص الحى، وإما بقنابل الغاز، من أجل منعهم من الوصول إلى المصابين. أما بالنسبة إلى استخدام الرصاص المطاط والغاز، فقد تعرض كثيرون من أبناء الشعب الفلسطينى للإصابات بهذا النوع من السلاح. وقد أصيب الآلاف بهذا الرصاص المطاطى، كما أصيب كثيرون بالاختناقات، بسبب إلقاء قوات الاحتلال الإسرائيلى الغاز عليهم[٦٣].

سابعا- سياسة إغلاق المدارس والجامعات:

لجأت سلطات الاحتلال الإسرائيلى إلى إظهار حقدها الدفين تجاه الشعب الفلسطينى، بكل فئاته وأطيافه، خاصة فئة الطلاب، سواء فى المدارس، أو الجامعات؛ إذ عملت منذ الشهور الأولى للانتفاضة على إغلاق المدارس والجامعات، فترات مختلفة، قد تطول أو تقصر، من أجل منع هذه الفئة من توعية الجماهير الفلسطينية، ومواصلة الكفاح المسلح ضد الاحتلال، فأرادت سلطات الاحتلال من تلك الخطوة كبح جماح المقاومة. غير أن ذلك الأمر زاد من حدة المقاومة والمواجهة، وجعل هذه الفئة التى تقترب من الـ ٤٨٠ ألفا فى الضفة والقطاع (٣٠٠٠٠ طالب وطالبة من طلاب المدارس، وحوالى ١٨٠٠٠ طالب جامعى)، تنضم إلى رصيد المقاومة، لينتقل مركز الانطلاق من المدرسة والمراكز التعليمية. وذلك ليس سوى ذرائع واهية، وهى جريمة تمس بناء المجتمع الفلسطينى، ومستقبل أجياله. وبذلك يلحق الخلل فى الهيكلية الأكاديمية أعواما قادمة[٦٤].

كما أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلى ٦٠ مدرسة فى الأراضى المحتلة[٦٥]، وقرر المسئولون فى جهاز الأمن الإسرائيلى عدم استئناف الدراسة، برغم أن الفكرة كانت تبلورت فى الإدارة المدنية الإسرائيلية لبدء

السنة الدراسية على مراحل، لكى تتيح لطلاب الثانويات التقدم لامتحانات التوجيهى (الثانوية العامة) فى خلال الانتفاضة الأولى[٦٦]، فى محاولة يائسة لإخماد زخم الانتفاضة، وإبعاد جماهير الطلبة عن المشاركة فيها. فقد نقلت بعض المدارس الواقعة على الطرق الرئيسية، المعروف عنها إلقاؤها الحجارة على قوات الاحتلال، إلى داخل القرى، لمنعهم من رشق الحجارة، مع إقامة أسوار عالية حول بعض المدارس، وتغيير مداخل المدارس التى تقع على الطرق الرئيسية، إلى الطرقات الفرعية، أو المناطق الداخلية[٦٧].

كما أصدر المجلس التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) قرارا فى أكتوبر ١٩٨٨، بعد دراسة تقرير بشأن الوضع التعليمى والثقافى المأساوى فى الأراضى العربية المحتلة، أكد فيه أن الإغلاق شبه الدائم للمؤسسات التعليمية والثقافية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، يمكن أن يتسبب فى زيادة هائلة لنسبة الأمية، فى الوقت الذى يبذل فيه المجتمع الدولى جهوده النضالية من أجل محو الأمية[٦٨].

وفى استطلاع للرأى تبيَّن أن ما نسبته ٥٤,٩٪ من الطلبة يجدون صعوبة فى الوصول إلى جامعاتهم، بسبب الحصار الدائم المفروض على المدن والقرى والمخيمات، وتبيَّن من الاستطلاع أيضا أن معظم الطلبة المتغيبين من جميع المناطق الجغرافية فى الضفة والقطاع، هم من الطلبة الموجودين فى المناطق التى سميت - حسب اتفاقيات أوسلو - مناطق (ب) و(ج)؛ إذ يجدون صعوبة كبيرة جدا فى الوصول إلى مقاعدهم الدراسية فى المدارس والجامعات الفلسطينية[٦٩].

وجدير بالذكر أنه فى خلال الأحداث الأخيرة فى "انتفاضة الأقصى والاستقلال" أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلى جميع الطرق التى تربط بين القرى والمدن الفلسطينية؛ وهو مما أعاق الطلبة الجامعيين عن الوصول إلى

جامعاتهم. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات التى مارستها سلطات الاحتلال تشكل انتهاكات لكل القوانين الدولية؛ فالمادة ٥٦ من أنظمة لاهاى، المعدلة لمواثيق لاهاى ١٩٠٧، تنص على الحظر الصريح لكل مصادرة أو تدمير أو تخريب للمؤسسات التعليمية.

وقد نصت على ذلك معاهدة جنيف الرابعة، والميثاق الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، فى مادته ٢٦، على أن "لكل شخص الحق فى التعليم..."[٧٠].

ونتيجة للعدوان المتواصل على الشعب الفلسطينى استشهد ثلاثون طالبا جامعيا، منذ اندلاع الانتفاضة فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م حتى الخامس من يونيو ٢٠٠١م[٧١]. ويشير تقرير للمدير العام لليونسكو إلى أن نحو ٢٥٪ من طلاب جامعة النجاح الوطنية، فى مدينة نابلس، هم من بين جريح ومعتقل، وأن الجامعات الأخرى تتشابه معها فى هذه النسبة[٧٢]. كما دمرت سلطات الاحتلال فى خلال الاجتياح والاقتحام المتكرر لجنين والبلدات والقرى المجاورة، ٣٢ مدرسة، منها سبع مدارس تابعة لتربية جنين، أصيبت بدمار جزئى، و٢٥ مدرسة تابعة لتربية قباطية، أصيبت بدمار وخراب، وهدمت أسوارها، وحطمت أبوابها ونوافذها[٧٣].

لقد عانى الشعب الفلسطينى كثيرا من ممارسات سلطات الاحتلال التعسفية ضد المواطنين الفلسطينيين، عبر الحواجز العسكرية التى أقامتها قوات الاحتلال على مداخل المدن والقرى والتجمعات السكنية، وعلى الطرق المؤدية إلى المدارس والمؤسسات التعليمية. وشملت هذه الممارسات التنكيل بالمواطنين والطلبة وإخضاعهم للتفتيش والتوقيف على الحواجز العسكرية ساعات عدة[٧٤]. كما أغلق كثير من المدارس والجامعات، خاصة جامعة الخليل التى أغلقت أكثر من فصل دراسى، فى خلال العام ٢٠٠٢- ٢٠٠٣م، وأغلقت

جامعات بيرزيت، والنجاح، وأبوديس، وغيرها من الجامعات والمعاهد والكليات. ويلاحظ أن سلطات الاحتلال ركزت على فئة الطلاب، وعلى إغلاق الجامعات فى خلال "انتفاضة الأقصى والاستقلال" أكثر من الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧. وهذا واضح من خلال النظر إلى عدد الجامعات والكليات التى أغلقت، وكذلك طول الفترة الزمنية التى أغلق فيها كل المؤسسات التعليمية.

ثامنا- السياسة المتبعة مع الصحافة والصحفيين:

أدركت سلطات الاحتلال أن وجود صحف فلسطينية فى المناطق العربية المحتلة ملتزمة بقضيتها الوطنية وشعبها، يتعارض ووجود الاحتلال نفسه، فالصحافة يمكن أن تلعب دورا مميزا، من خلال تحويل الحقد المكبوت فى الصدور ضد سلطات الاحتلال، إلى عناصر فاعلة ضده، لذلك واصلت سلطات الاحتلال مضايقتها للصحف التى تصدر فى الأراضى المحتلة، ومصادرة أعدادها، ومراقبة موادها المنشورة يوميا.

كما تخضع الصحف والمجلات فى الأراضى الفلسطينية لأنظمة الطوارئ البريطانية المعروفة "التى بدأ تشريعها عام ١٩٣٦م، وأكملت عام ١٩٤٥م"، إلى جانب كثير من الأحكام العسكرية الإسرائيلية، بهدف إحكام قبضة الاحتلال عليها، من خلال الرقابة المشددة على مواردها، والاستجوابات المستمرة لرئيس التحرير والمحررين، وبذلك لم تنج معظم الصحف من المصادرة أو الإغلاق، فترات مختلفة[٧٥]. وتكررت الاعتداءات الإسرائيلية على مراكز المؤسسات الإعلامية الفلسطينية وعلى الصحفيين، وشملت إطلاق الرصاص، والضرب بالهراوات، فى خلال نقلهم الأحداث، وإصابة ٤٠ صحفيا فلسطينيا و٦ من الصحفيين والمراسلين الأجانب بجراح (فى خلال انتفاضة الأقصى والاستقلال)؛ وهو مما يشكل انتهاكا واضحا لحرية التعبير، والحق فى تدوال المعلومات المكفولة بموجب المادة ١٩ من العهد الدولى للحقوق المدنية،

وانتهاكا لأحكام المادة ٧٩ من البروتوكول الأول الإضافى الملحق باتفاقيات جنيف التى تحتم توفير الحماية للصحفيين، فى خلال مباشرتهم واجبهم المهنى[٧٦].

وقد تصاعدت هذه الإجراءات، إثر حملة الانتقادات التى بدأت تتعرض لها الحكومة الإسرائيلية، من قِبَل المجتمع الدولى، والرأى العام العالمى؛ إذ شاهد ملايين البشر، عبر شاشات التلفزيون، ما تنفذه قوات الاحتلال من أعمال القتل العمد بدم بارد للأطفال والفتيان الفلسطينيين، خاصة حادثة قتل الشهيد الطفل محمد الدرة، عند مفترق الشهداء بقطاع غزة الذى اغتيل أمام عيون العالم، بيد الغدر والخيانة؛ إذ استطاعت كاميرات المصورين الصحفيين تصوير تلك الحادثة، ونقلها فى صور حية إلى العالم، عبر شاشات التلفزيون المختلفة؛ وهو الأمر الذى حز المشاعر الإنسانية، وكشف عن الوجه الحقيقى للاحتلال، ذى الطابع العنصرى غير الإنسانى[٧٧].

بعدما رأى العالم أحداث قتل محمد الدرة التى نقلها الصحفى الفلسطينى طلال أبو رحمة، لدى القناة الثانية فى التلفزيون الفرنسى، باتت إسرائيل فى دائرة الإدانة الدولية، فأقدمت على اتخاذ إجراءات جديدة، بحق الصحفيين، من أجل إعدام محكم للضحية، فى غياب وسائل المراقبة الإعلامية، وبذلك كان جنود الاحتلال يطلقون نيران أسلحتهم الرشاشة تجاه الصحفيين والمصورين، حتى يرهبوهم، من أجل إبعادهم عن مسرح الأحداث، حتى لا ينقلوا الفضائح والجرائم التى يرتكبونها بحق المواطنين العزل[٧٨]، هذا إضافة إلى الانتهاكات التى لم ترقبها عدسات الكاميرات.

بذلك نرى تركيزا كبيرا من قِبَل قوات الاحتلال على محاولة إبعاد الصحفيين والمصورين عما يحدث على الساحة الفلسطينية، على أساس أن ذلك سيؤثر فى سمعة دولتهم التى تدعى الديمقراطية وحرية التعبير، كما يؤثر فى

تعاطف المجتمع الدولى مع دولة الاحتلال، ويترك الأثر الفعال فى الرأى العام العالمى.

تاسعا- سياسة مصادرة الأراضى:

تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلى بمصادرة الأراضى الفلسطينية، من أجل هدفين: **أولهما**: الاستيطان والأمن وشق الطرق الالتفافية حول المدن الفلسطينية، وربط المستوطنات بتلك الطرق، وإقامة البنية الأساسية لأجهزة الاحتلال ومؤسساته، برغم أن المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة تحظر على سلطات الاحتلال أن تنقل أى جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضى التى تحتلها. **والآخر**: معاقبة المشاركين أو المشتبه فى مشاركتهم فى المقاومة الوطنية، سواء المقاومة المسلحة أو المشاركة فى الاحتجاجات والتظاهرات السلمية[٧٩]. وقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلى بمجموعة من الإجراءات الإدارية والتشريعية، منها مصادرة الأراضى والأملاك التى من شأنها أن تؤدى إلى تغيير فى الوضع القانونى للقدس، بالمخالفة لقرار مجلس الأمن رقم (٢٩٨) لسنة ١٩٧١م، وقرار مجلس الأمن رقم (٤٧٦) لسنة ١٩٨٠م، الذى أعلن بطلان الإجراءات التى اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع القدس، والمناطق المحتلة، ودعاها إلى إلغاء تلك الإجراءات، بمقتضى قراره رقم (٢٧١) لعام ١٩٦٩م[٨٠].

ولم تتوقف الإجراءات الاحتلالية عند هذا الحد، بل وصل الحقد إلى الأشجار المثمرة، فجرف كثير من الحقول المزروعة بالزيتون والعنب والأشجار المثمرة الأخرى، من أجل تحويل الأرض إلى أرض عاقر لا تنبت، ولا ينتفع بها، بعد تجريفها، فتصبح الأرض غير صالحة للزراعة، إلا بعد دفع تكاليف باهظة لإصلاحها، حتى تصبح صالحة للزراعة، مرة أخرى[٨١].

عاشرا- سياسة البطاقات الخضراء:

وفى السادس عشر من مارس ١٩٨٨، أعطت السلطات العسكرية الإسرائيلية الشباب الذين أفرج عنهم بطاقات خضراء(*)، وذلك ضمن سياسة العقوبات الجماعية، من أجل الضغط على الانتفاضة.

وبالرغم من أن سلطات الاحتلال كانت قد أعلنت يوم بدأت فى إصدار بطاقات الهوية الخضراء تلك، أن ذلك يأتى ضمن الإجراءات الأمنية الهادفة إلى منع العناصر (التحريضية) من الوصول إلى داخل المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، حتى إنه وصل الحد إلى إعطاء هذه البطاقة لمن يعتقل مدة (١٨) يوما، ووصل عدد حاملى البطاقات إلى أكثر من ٣٠٠٠ شخص(٨٢).

كان حامل تلك البطاقة يعامل أسوأ معاملة، ويتعرض للضرب والإهانة، إذا تصادف وجوده فى أى مكان، وربما يعتقل، من جديد. والبطاقة الخضراء من ضمن الإجراءات القمعية التى ابتكرتها سلطات الاحتلال، من أجل تحديد أماكن إقامة المفرج عنهم، وهى علامة مميزة تميزهم عن غيرهم من أبناء الشعب الفلسطينى، وتعدهم عنصرا مشبوها، ومن ثم يجب الاهتمام بهم، فى كل زمان ومكان(٨٣).

كما يمنع حامل تلك البطاقة من العمل داخل حدود عام ١٩٤٨. وإذا تم ضبطه هناك، ينقل إلى السجن، ويحقق معه، بعد أن يكون قد تعرض للضرب والإهانة، ولربما يسجن مدة ستة أشهر، وربما فترة أكبر من ذلك بكثير، كما تفرض عليه غرامة مالية كبيرة جدا.

(*) بطاقة هوية مؤقتة سريانها (٦) أشهر، قابلة للتجديد فى حال توافر معلومات تؤكد نشاط المعتقل. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن معظم الذين حصلوا على هذه البطاقة، وانتهت مدة سريانها جددت ستة أشهر أخرى، يمنع حاملها بموجب بطاقته من دخول "إسرائيل" التى تشمل - حسب قانون الضم لعام ١٩٦٧م - منطقة القدس الغربية؛ وهو مما يعنى الحرمان من دخولها، سواء لأغراض المعالجة أو مجرد العبور من شمال الضفة إلى جنوبها وبالعكس. انظر: حركة التحرير الوطنى، العدد (١٦-١٧) مرجع سابق، ص٣٥.

إحدى عشرة- أساليب مختلفة:

الاعتداء على الأماكن المقدسة: عمدت سلطات الاحتلال إلى إجراء الحفريات حول الحرم القدسى الشريف، كما حاولت هدم العقارات والمعاهد والمقدسات الإسلامية فيها، وتشريد أهلها، مستهدفة إزالة الحرم الشريف، وإزالة ما حوله، وما يجاوره من تراث إسلامى وحضارى، واستبدالها بهيكل جديد لليهود. وقد بدا ذلك واضحا من تصرفاتهم[٨٤]. كما أحرق المستوطنون عددا من المساجد، سواء داخل مناطق ١٩٤٨ أو خارجها، كما امتدت إلى مسجد طبريا الإسلامى، وكذلك مسجد قديم فى القدس الغربية، كما أحرق مسجد حوارة، قرب مدينة نابلس، ومنع الجيش الإسرائيلى عشرات الآلاف من المصلين من إقامة شعائر صلاة الجمعة فى المسجد الأقصى، والمسجد الإبراهيمى فى مدينة الخليل[٨٥]. كما حولت قوات الاحتلال الإسرائيلى مدينة القدس، فى خلال الجمعة الأولى من رمضان (٢٠٠١/١٢/١م)، إلى ثكنة عسكرية، ونشرت أعدادا إضافية إلى قواتها فى مختلف أنحاء المدينة؛ إذ لم يتعد عدد المصلين أربعين ألف مصل! وفى أعقاب الصلاة هاجمت قوة كبيرة من الجنود الإسرائيليين مسيرة سلمية حاشدة، احتجاجا على الممارسات القمعية التى مارستها حكومة الاحتلال الإسرائيلى ضد أبناء الشعب الفلسطينى[٨٦].

العمال: لا تخفى سلطات الاحتلال هدفها من أن الحصار هو تجويع الشعب الفلسطينى، من أجل إيقاف الانتفاضة؛ إذ إن هذا الحصار يحول بين مائة وعشرين ألفا من العمال الفلسطينيين ومصدر رزقهم اليومى فى العمل لدى الإسرائيليين داخل المناطق المحتلة عام ١٩٤٨م، ومنعهم من الوصول إلى أماكن عملهم[٨٧]. كما فرضت سلطات الاحتلال قيودا كبيرة على حق التنظيم المهنى، والتنظيم الاجتماعى عموما، فأغلقت بشكل متوال حينا، وبشكل مؤقت حينا آخر، كثيرا من المؤسسات والجمعيات الاجتماعية، والثقافية، واللجان الخيرية، ومنظمات العمل التطوعى، إضافة إلى النقابات المهنية، بسبب القلق

الشديد من أن يؤدى نشاطها إلى خلق نوع من الاستقلال الذاتى، والسلطة الشعبية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة[٨٨].

كما أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلى معبر رفح الذى يربط بين فلسطين ومصر مرات عدة؛ إذ كانت البضائع تنقل عبر هذا المعبر، وجاءت هذه الخطوة، بعد قرار إيهود باراك، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، بإغلاق مطار غزة[٨٩].

ومن الأساليب التى اتبعتها سلطات الاحتلال لقمع الانتفاضة، استخدام أحدث الطائرات الأمريكية المقاتلة، فقد قصفت منازل المدنيين ومؤسساتهم ومدارسهم، بل حتى مساجدهم وكنائسهم، وبذلك عاثت فسادا فى الأرض وإرهابا وتحديا، تحديا لكل القوانين والأعراف والشرائع الدولية. وهى تمارس بذلك إرهاب الدولة[٩٠].

كما ارتكبت قوات الاحتلال كثيرا من المجازر بحق الشعب الفلسطينى الأعزل، سواء فى القدس، أو فى حصارها لكنيسة المهد فى بيت لحم وجنين، وضرب المنشآت السكنية فى كل المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وتقطيع أوصال المدن مع بعضها البعض، وفصل القرى عن المدن، وشق الطرق الالتفافية، وبناء الجدار العنصرى العازل الذى يلتهم ١٥٪ من أراضى الضفة الغربية، إلى حدود عام ١٩٤٨م. كما مارست أعمال القتل بحق المدنيين، واستخدمتهم دروعا بشرية، مخالفة بذلك كل القوانين والشرائع، دون أن تعبأ بأحد، متحدية بذلك المجتمع الدولى والقوانين والأعراف الدولية.

الهوامش:

(١) فتحى يكن، القضية الفلسطينية من منظور، إسلامى، ط(١)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص١٧٥.

(٢) أسعد عبد الرحمن، الانتفاضة الفلسطينية، الأسباب والمسار والنتائج والآفاق، (شئون عربية) العدد (٥٦)، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، ص٩٨.

(٣) مركز الدراسات الفلسطينية، الانتفاضة الشعبية مقدمتها، طبيعتها إنجازاتها، آفاقها، (موسى السيد، الخسائر الاقتصادية للكيان خلال عام)، الحقيقة برس، ١٩٨٩م، ص٢٤٠-٢٤١.

(٤) غسان حمدان، الانتفاضة المباركة وقائع وأبعاد، ٨ ديسمبر ١٩٨٧-١٨ إبريل ١٩٨٨م، ط(١)، مكتبة الفلاح، الكويت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص٤٤.

(٥) راجى نصر الله، ملف الانتفاضة، دار الاعتصام، (د.ت)، ص٦١- ٦٢.

(٦) خالد الحروب، حماس الفكر والممارسة السياسية، ط(١)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦م، ص٤٤.

(٧) جيفرى أورنسون، سياسة الأمر الواقع فى الضفة الغربية/ إسرائيل والفلسطينيون، من حرب ١٩٦٧ إلى الانتفاضة، ترجمة: حسنى زينة، ط(١)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠م، ص١٤.

(٨) حمدان، مرجع سابق، ص١٤.

(٩) يكن، مرجع سابق، ص١٧٣.

(١٠) طاهر شاش، المواجهة والسلام فى الشرق الأوسط/ الطريق إلى غزة-أريحا، ط(١) القاهرة، دار الشروق، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص ١٨٦.

(١١) أحمد صدقى الدجانى، القدس وانتفاضة الأقصى وحرب العولمة، ط(١)، سلسلة كتاب القدس (١٣)، القاهرة، مركز الإعلام العربى،

ربيع الآخر ١٤٢٣هـ - يوليو/ تموز ٢٠٠٢م، ص١٠.

(١٢) مركز المعلومات الفلسطيني/ www.pnic.gov.ps

(١٣) هارون هاشم رشيد، انتفاضة الأقصى، عام من البطولة والاستشهاد، ط(١)، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، شوال ١٤٢٢هـ - يناير/ كانون الأول ٢٠٠٢م، ص١٦١-١٧١.

(١٤) الدجانى، مرجع سابق، ص١١.

(١٥) حمدان، مرجع سابق، ص٣٢٩.

(١٦) مركز ناجى العالى الثقافى، الثورة الشعبية فى فلسطين-انعكاسات-مواقف-أفاق، (انظر: فتحى إبراهيم، المجتمع المقاوم وأساليب المواجهة فى ظل الانتفاضة)، ط(١)، بيروت ١٩٩٠م، ص٧١.

(١٧) حركة التحرير الوطنى الفلسطينى (فتح) مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية بالقاهرة، شخصيات (إسحاق رابين متابعة دقيقة لتاريخه السياسى والعسكري)، ١٩٩٢/٩/١، ص٤.

(١٨) عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص١٠١.

(١٩) فتحى عرفات، الصحة والصمود والحرب، منشورات الهلال الأحمر الفلسطينى، القاهرة، (د.ت)، ص٢٣٠.

(٢٠) كتاب فلسطين (الثورة، سلسلة أحداث)، الانتفاضة حرب الاستقلال الفلسطينى، نيقوسيا، مؤسسة بيان للصحافة والنشر والتوزيع، نيسان/ إبريل، ١٩٨٨، ص٣٨٦.

(٢١) حركة التحرير الوطنى الفلسطينى (فتح)، مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية بالقاهرة، أساليب الصهيونية للسيطرة على الانتفاضة وإجهاضها، ١٩٨٩/٥/٢٤م، ص٢- ٣.

(٢٢) حركة التحرير الوطنى الفلسطينى (فتح) مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية بالقاهرة، نشرة الوطن المحتل، العدد (١٦-١٧)، ١٩٩٠/٧/٥م، ص١٢.

(٢٣) وحيد عبد المجيد، الانتهاكات الإسرائيلية ضد طلبة ومؤسسات التعليم العالى (رؤية العدد "١٢") غزة، الهيئة العامة للاستعلامات، أيلول ٢٠٠١م، ص٤١.

(٢٤) المرجع السابق، ص٤٢.

(٢٥) دائرة العلاقات القومية والدولية (م.ت.ف)، خطة إسرائيلية جديدة لمواجهة الانتفاضة، ملف رقم (٢)، ١٩٨٩م، ص١٠.

(٢٦) حركة التحرير الوطنى الفلسطينى (فتح) مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية بالقاهرة، نشرة الوطن المحتل، العدد (٩-١٠)، ص٩.

(٢٧) أحمد عبد الرحمن، اهدم بيتك بيدك، أو ادفع التكاليف لجرافة الجيش. بيت فى مقابلة حجر، (فلسطين الثورة) نيقوسيا، العدد (٧٨٥) شباط/ فبراير ١٩٩٠م، ص١٩.

(٢٨) المدهون، مرجع سابق، ص٦٥.

(٢٩) سامى أبو سالم، ووليد اللوح، انتفاضة الأقصى يوميات ووثائق، الكتاب الثالث ٣٠/١١-٢٩/١٢/٢٠٠٠، غزة، الهيئة العامة للاستعلامات، ص٥٥.

(٣٠) www.palestine.info

(٣١) مركز القاهرة، مرجع سابق، ص١٦.

(٣٢) إبراهيم، مرجع سابق، ص٧٠.

(٣٣) المدهون، مرجع سابق، ص٦٢.

(٣٤) عصام محمد حسن، انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الأراضى المحتلة (حقوق الإنسان فى الوطن العربي) القاهرة، عدد خاص بالانتفاضة الفلسطينية (٢٢)، ديسمبر ١٩٨٨، ص٥٣.

(٣٥) المدهون، مرجع سابق، ص٧٠.

(٣٦) حركة التحرير، عدد (٩-١٠)، مرجع سابق، ص٨.

(٣٧) محمد العباسى، المؤامرات العراقية على القضية الفلسطينية من فيصل

الأول إلى صدام حسين، ط(١)، القاهرة، الزهراء للإعلام العربى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

(٣٨) محمد، مرجع سابق، ص٥٤.

(٣٩) عبد المجيد، مرجع سابق، ص٣٢.

(٤٠) مركز القاهرة، مرجع سابق، ص١٦.

(٤١) كتاب فلسطين الثورة أحداث (٤)، مرجع سابق، ص٣٨٧.

(٤٢) الخولى، مرجع سابق، ص٢٠٥.

(٤٣) حركة التحرير الوطنى الفلسطينى (فتح)، مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية بالقاهرة، دور الجيش الإسرائيلى فى قمع الانتفاضة والتحقيق مع المعتقلين الفلسطينيين، ١٩٩١/٨/٢٠م، ص٣.

(٤٤) بلسم، نيقوسيا، مجلة الهلال الأحمر الفلسطينى، العدد (١٦٠)، أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٨، ص٧٨٠.

(٤٥) المرجع السابق، العدد (١٦٢)، ديسمبر ١٩٨٨، ص٣٦.

(٤٦) حركة التحرير، دور الجيش الإسرائيلى، مرجع سابق، ص٣.

(٤٧) عبد المجيد، مرجع سابق، ص٥٣.

(٤٨) جنين ٢٠٠٠/١٢/١٣م، وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) مأخوذ من www.wafa.pna.net

(٤٩) حسن غنام، الانتهاكات الإسرائيلية ضد طلبة التعليم العالى، (رؤية) العدد، ١٢، ص٥٧.

(٥٠) حمدان، مرجع سابق، ص٣٧٤.

(٥١) حمد الموعد، جرائم الحرب الإسرائيلية فى المناطق المحتلة ضد الانتفاضة (الأرض)، دمشق، السنة ١٦، العدد(٥)، أيار/ مايو ١٩٨٩م، ص٧٠.

(٥٢) عبد المجيد، مرجع سابق، ص٤٢.

(٥٣) www.palestinehistory.com

(٥٤) www.moqawma.org

(٥٥) www.palestinehistory.com

(٥٦) عبد القادر ياسين وآخرون، كنيسة مهد المقاومة، ط(١)، القاهرة، المحروسة، ٢٠٠٣، ص٥٤.

(٥٧) المرجع السابق، ص٥٥.

(٥٨) كتاب فلسطين الثورة أحداث (٤)، مرجع سابق، ص٣٩٣.

(٥٩) صالح زهر الدين، الانتفاضة الشعبية (مركز الدراسات الفلسطينية)، ١٩٨٩، ص١٠٤.

(٦٠) حركة التحرير، العدد (٩-١٠)، مرجع سابق، ص٦.

(٦١) عرفات، مرجع سابق، ص٢٢٩-٢٣٠.

(٦٢) رشيد، مرجع سابق، ص٢١-٢٢.

(٦٣) إبراهيم، مرجع سابق، ص٦٩-٧٠.

(٦٤) بلسم، نيقوسيا، عدد (١٨٣)، مرجع سابق، ص٧٠.

(٦٥) حركة التحرير، عدد (٩-١٠)، مرجع سابق، ص٥.

(٦٦) دائرة العلاقات القومية، مرجع سابق، ص١٢.

(٦٧) خالد عايد، موشيه آرنس والانتفاضة السياسية الجديدة القديمة (مجلة الدراسات الفلسطينية)، بيروت، العدد (٥)، ص٣١٠.

(٦٨) حسن، مرجع سابق، ص٤٦.

(٦٩) غنام، مرجع سابق، ص٦٩.

(٧٠) الأنباء (الكويت)، العدد (٥٦١٢)، ١٩٨٩/١٢/١.

(٧١) غنام، مرجع سابق، ص٧٣.

(٧٢) محمد، مرجع سابق، ص٤٩.

(٧٣) www.palestine.info

(٧٤) غنام، مرجع سابق، ص٧٥.

(٧٥) عبد المجيد، مرجع سابق، ص٢٨.

(٧٦) مركز القاهرة، مرجع سابق، ص١٧.

(٧٧) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، تقرير ٢٠٠٠/١١/٢٠م، مأخوذ من (www.pchrgaza.org).

(٧٨) رشيد، مرجع سابق، ص٥٥-٥٦.

(٧٩) عبد المجيد، مرجع سابق، ص٤١.

(٨٠) مركز القاهرة، مرجع سابق، ص١٧.

(٨١) رشيد، مرجع سابق، ص٥٢.

(٨٢) جامعة الدول العربية، الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، القضية الفلسطينية في شهر، عدد خاص (٨)، بمناسبة الذكرى السنوية الأولى للانتفاضة، الإدارة العامة لشئون فلسطين، مطابع جامعة الدول العربية، تونس، رمضان ١٤١٠هـ - إبريل/ نيسان ١٩٩٠م، ص٤٦.

(٨٣) حركة التحرير، العدد (١٦-١٧)، مرجع سابق، ص٣٥.

(٨٤) محمد الفرا، سنوات بلا قرار، ط(١)، القاهرة، الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨، ص٨٩.

(٨٥) رشيد، مرجع سابق، ص٢٢.

(٨٦) أبو سالم، واللوح، مرجع سابق، ص١٣.

(٨٧) الدجاني، مرجع سابق، ص٣٤.

(٨٨) عبد المجيد، مرجع سابق، ص٣١.

(٨٩) الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠/١٠/١٣م.

(٩٠) رشيد، مرجع سابق، ص١٩-٢٠.